ياسين بن علي



دولة الفلك

دراسة مقارنة:

بين النموذج التركي والنموذج الإيراني



www.azeytouna.org

النسخة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دولة الفلك
دراسة مقارنة:
بين النموذج التركي والنموذج الإيراني

ياسين بن علي

المحتويات

مقدّمة

قسّمت الدول من حيث وضعها الدولي وقدرتها على ممارسة سيادتها إلى قسمين: "الدولة تامة السيادة: هي التي لا تخضع في شؤونها الداخلية والخارجية لرقابة أو هيمنة من دولة أخرى، وبعبارة أخرى هي الدولة المستقلة تماما في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية... أمّا الدولة ناقصة السيادة فهي التي تخضع في مباشرة شؤونها الداخلية والخارجية أو في بعض هذه الشؤون لسلطان دولة أجنبية".[١]

ومن أمثلة الدول ناقصة السيادة يذكر مثل "الدولة التابعة"، وهو "مصطلح سياسي يشير إلى الدولة التي تعتبر مستقلة سياسيا، ولكنها تقع تحت تأثير سياسي واقتصادي وعسكري هائل أو تحت سيطرة دولة أخرى، وقد تمّت صياغة هذه المصطلح قياسا على الأجرام التي تدور حول أجرام أكبر، مثل الأقمار الصغيرة التي تدور حول الكواكب الكبيرة، ويستخدم المصطلح غالبا للإشارة إلى بلدان وسط وشرق أوروبا التي كانت منضمة لحلف وارسو خلال الحرب الباردة أو إلى منغوليا بين ١٩٢٤-١٩٩٠، على سبيل المثال. والمعنى المقصود بالنسبة لبلدان وسط وشرق أوروبا هو أن تلك البلدان هي "أقمار صناعية" تدور في فلك الاتحاد السوفيتي. وفي بعض السياقات يشير المصطلح أيضا إلى بلدان أخرى في مجال النفوذ السوفيتي خلال الحرب الباردة، كما هو الحال بالنسبة لكوريا الشمالية (خصوصا في سنوات

[١] نقلا عن: القانون الدولي العام، للدكتور عصام العطية، ص٣٤١

الحرب الكورية) وكوبا (خصوصا بعد انضمامها إلى الكوميكون). وفي الاستخدام الغربي للمصطلح، نادرا ما كان المصطلح ينطبق على دول أخرى غير تلك الموجودة في المدار السوفيتي. أمّا في الاستخدام السوفيتي، فينطبق هذا المصطلح على الدول التي تدور في فلك ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية".[٢] ويقسّم أورجانسكي (A. F. K. Organski) الدول وفق منهج الواقعية بناء على القوة والتأثير أو "بمقياس القوة والسلوك الدائم للسلم الدولي أو المضاد له إلى الفئات التالية:

١. فئة الدول القوية القانعة
٢. فئة الدول القوية غير القانعة
٣. فئة الدول الضعيفة القانعة
٤. فئة الدول الضعيفة غير القانعة".[٣]

وكلّ هذه التقسيمات لها وجهة نظر معتبرة من زاوية نظر معيّنة، إلّا أنّ التقسيم الذي نميل إليه من زاوية نظرنا، هو أنّ الدول من حيث موقعها في الموقف الدولي أي موقعها في هيكل العلاقات القائمة بين الدولة الفاعلة في المسرح الدولي أو علاقتها مع الدولة الأولى في زمن معيّن، ومن حيث نشاط سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها القومية/الوطنية، وطبيعة

[٢] نقلا عن: الدولة وتجلياتها: الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها، للدكتور شاهر إسماعيل الشاهر، ص٧-٨

[٣] نقلا عن: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجا، للدكتور أحمد نوري النعيمي ص٢٠٩، وينظر لمزيد من التفصيل والتوسّع في البحث: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، ص١٦٩-١٧٢

علاقاتها الدولية، ومدى تأثيرها في المسرح السياسي الإقليمي والعالمي، تنقسم إلى ثلاثة أقسام: دول مستقلّة، ودول تابعة، ودول فلك.

فالدولة المستقلّة هي الدولة التي تمتلك قرارها وسيادتها فتتصرّف في سياستها الخارجية (والداخلية) كما تشاء حسب مصلحتها، ويمكن تقسيم الدول في هذا القسم إلى دولة أولى صاحبة الكلمة العليا في الموقف الدولي ودول مزاحمة لها أو مؤثّرة، أو يمكن تقسيمها وفق فئات أورجانسكي إلى فئتين: فئة الدول القوية القانعة (Powerful and Satisfied) وفئة الدول القوية غير القانعة (Powerful and Dissatisfied)، أو يمكن تقسيمها إلى قوّتين: القوة العظمى (Superpower) والقوة الكبرى (Great Power).[٤]

وأمّا الدولة التابعة Dependent State (ويمكن اعتبارها وفق تقسيم أورجانسكي ضمن فئة الدول الضعيفة القانعة Weak and Satisfied) فهي الدولة التي تخضع في سياستها الخارجية (والداخلية) إلى دولة أخرى فتكون مرتبطة بها ارتباطا كلّيا، فتنفّذ مشاريع المتبوع وتسعى إلى تحقيق مصالحه بغض النظر عن مصالحها.

وأمّا دولة الفلك أو الدولة التي في الفلك، تشبيها لها بالجرم السابح في مدار معيّن، فهي الدولة التي ترتبط في سياستها الخارجية بدولة أخرى (عظمى أو كبرى) قوية ومؤثرة في الموقف الدولي ارتباط مصلحة لا تبعية. ويمكن اعتبار هذه الدولة وفق تقسيم أورجانسكي ضمن فئة الدول الضعيفة غير القانعة Weak and Dissatisfied أو يمكن التعبير عنها بالنظر إلى

---

[٤] ينظر في معنى المصطلحات: المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، لمارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، ص٣٣٢-٣٣٧

قوتها بالقوة الوسطى (Middle Power)[٥]. فهذه الدولة تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول القوّية، وتعتبر قوّية مقارنة بالدول الضعيفة الواقعة في إقليمها أو في جوارها (مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية مفهوم الضعف والقوّة)؛ وهي دولة لها شخصيتها، ولها مشروعها، ولها مقّومات النمو، وليست راضية عن موقعها، وتطمح إلى امتلاك المزيد من أسباب القوّة، وتريد أن تكون فاعلة ومؤثّرة إقليميا أو دوليا لغرض ما، ولهذا فهي تسير في فلك دولة قوّية مؤثرة في الموقف الدولي لتحقيق مصلحتها.

وسنركّز في دراستنا على القسم الأخير، من خلال التعرّض إلى نموذجين يمثّلان معنى الدولة التي في الفلك، ويسيران في الفلك نفسه أي مع أمريكا، رغم اختلاف مصلحتهما من هذا السير، وهما تركيا وإيران.

---

[٥] السابق، ص٣٣٧-٣٣٩

ارتباط تركيا بأمريكا

كانت تركيا، منذ إلغاء الخلافة (سنة ١٩٢٤م) وتولّي مصطفى كمال أتاتورك السلطة، دولة مرتبطة بإنجلترا، وكانت المؤسسة العسكرية التركية الماسكة بزمام الأمور ومقاليد الحكم التركي خاضعة للنفوذ الإنجليزي؛ فتركيا من حيث ارتباطها السياسي كانت تاريخيا مرتبطة بإنجلترا، ومع ذلك فقد كان لأمريكا بعض النفوذ، فكان بعض السياسيين يميلون إليها كسليمان ديميريل وتورغوت أوزال. ومع ظهور حزب العدالة والتنمية (سنة٢٠٠١م) تغيّر الحال في تركيا، فضُرب دور المؤسسة العسكرية شيئا فشيئا وأُبعد عن الحكم أي ضُرب النفوذ الإنجليزي في تركيا، واستطاع الحزب السيطرة على الجيش والقضاء والأمن والإعلام والاقتصاد وهيمن هيمنة مطلقة على مفاصل الدولة التركية.

فقد "عزّز أردوغان سلطته بينما جرّد الجيش التركي العلماني من صلاحياته، مقوّضا في خضم ذلك إرث أتاتورك العلماني في البلاد. ففي مجموعة من المحاكمات بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١١، عُرفت معا باسم محاكمات "إرغينيكون"، سَجن أردوغان ما يقرب من ربع جنرالات تركيا بمساعدة النيابة العامة والشرطة التي اصطفت إلى جانب حركة السياسي الإسلامي فتح الله غولن، حليفه في ذلك الوقت. وخلال صيف عام ٢٠١١، استقال كبار ضباط الجيش التركي بشكل جماعي، مقرّين بفوز أردوغان (وغولن). وفي ذلك الوقت تقريبا في عام ٢٠١٠، نجح أردوغان في

استفتاء بمساعدة حلفائه في "حركة غولن" ["الحركة"][6]، مما منحه صلاحيات في تعيين غالبية القضاة في المحاكم العليا في البلاد دون إجراء عملية إقرار. وعلى الرغم من نشوب صراع جديد على السلطة في وقت لاحق بين أردوغان وغولن في مطلع العقد الحالي (٢٠١٠) – ذلك الصراع الذي تُوّج بمحاولة الانقلاب التي قادها أتباع غولن ضدّ أردوغان في أوائل تموز/يوليو ٢٠١٦ – زادت ثقة أردوغان بشكل كبير في نفوذه محليا. وخلال الانتفاضات العربية المتزامنة، تطلّع إلى الشرق الأوسط ليبُرز نفوذ أنقرة في المنطقة".[7]

وبناء على تعقيدات الواقع السياسي التركي، وسيطرة المؤسسة العسكرية، نجزم بأن نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا لم يكن صدفة بل كان نتيجة عوامل وظروف سياسية واقتصادية واجتماعية كثيرة، ولعلّ أهمّها حسب بعض الكتّاب والمحلّلين السياسيين:

- "تخلي الحزب عن التبعية الإسلامية؛ إذ صنف قادة الحزب هويتهم الفكرية والسياسية ضمن تيّار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة".[8] "ومن ثمّ قدّم الحزب نفسه على أنه نصف ليبرالي، وإسلامي معتدل، ولكنّه ديمقراطي بالكامل...

---

[6] أظنّ المقصود هو: "الخدمة".

[7] نقلا عن مقال: فشل أردوغان في النيل، لسونر چاغاپتاي، موقع معهد واشنطن، ربيع ٢٠١٩م

[8] نقلا عن: استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١، لرائد مصباح أبو داير، ص١٦٥

ولئن صعب على الكثيرين الاقتناع بهذا التوجه وفهمه، فإنّ الذي كان سهلا وواضحا وثابتا في رؤية الحزب وخطابه هو التخلي عن الخطاب المعادي للغرب الذي تبنّاه الإسلاميون سابقا، وتبني خطاب متّسق مع ما يطرح في المجتمعات الغربية... وعلى الرغم من امتداد جذور المؤسسين الأيديولوجية إلى الإسلام السياسي، فإن معرفتهم بالحكم الجيد والخدمات العامة (التي اكتسبوها من عملهم في إدارة المجالس البلدية منذ التسعينات) جعلتهم براغماتيين وأقرب إلى ميراث حزب الوطن الأم بزعامة أوزال من الأيديولوجية الإسلامية لأربكان... لقد جسّدت هذه الطريقة نمطا جديدا في السياسة التي يتصدّرها إسلاميون، وهو ما جعلها مسرحا لابتكار الألفاظ والمصطلحات لدى الباحثين؛ لمحاولة التعبير عن الظاهرة، فوصّفت بانها (سياسية مرتاحة)، يمثل الدين فيها إلهاما ثقافيا أكثر منه حضورا فاعلا في أجندة السياسة، وبأنّها نسخة جديدة لإسلامية بلا إسلاميين، وبأنها سياسة (صديقة للإسلام)".[٩]

- "بيئة الظروف الدولية التي فهمها مؤسسو الحزب، بوجود إشارات لموافقة دولية لإنجاح الحزب وفتح المجال أمامه للوصول إلى الحكم، الأمر الذي جعل كلا من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يرحّب بتجربة الحزب مع ممارسة الضغط على العسكر

[٩] نقلا عن: حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، لمجموعة من المؤلفين، ص٥٥-٥٦

لعدم مصادرة تلك التجربة لتكون حالة اختبار تفاعل الإسلام المعتدل مع الغرب؛ وهذا يعني أن الغرب أراد اختبار إمكانية التعايش والتوافق بين أحزاب إسلامية وبين الولايات المتحدة من خلال شروط معيّنة تلتزم بها هذه الأحزاب في توجّهاتها الفكرية والسياسية خاصة بعد أحداث أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وإعلان الولايات المتحدة الحرب على ما يسمّى بالإرهاب...".[١٠] وهكذا بدأ حزب العدالة والتنمية منذ تأسيسه "يكسر إشارات السير الأربكانية ويتعداها بخطوات واسعة، فبرع في إرسال إشاراته قبل وبعد الانتخابات [٢٠٠١-٢٠٠٢م] ليس فقط إلى المؤسسة العسكرية في الداخل ولكن أيضا إلى الأطراف الدولية في الخارج. فالولايات المتحدة يملك معها أردوغان وعبد الله غول علاقات قوية، وهو ما اعتبر رسالة فكت المؤسسة العسكرية شفرتها. ويعود الترحيب الأمريكي بأردوغان وحزبه في أحد أسبابه إلى دور "الوسيط الحضاري" بين الشرق الإسلامي والغرب والمناط بحزب العدالة والتنمية...".[١١] "وقد كانت الفترة التي تأسّس فيها حزب العدالة والتنمية شديدة التعقيد، وكان أبرز أحداثها الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠...ثم تبعها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١... والحرب على العراق المجاور لتركيا

---

[١٠] نقلا عن: استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠-٢٠١١، لرائد مصباح أبو داير، ص١٦٥

[١١] نقلا عن: تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان، لسمير ذياب سبيتان، ص١٢١-١٢٢

في مارس/آذار ٢٠٠٣ مع تأثيراته الواسعة في تركيا، وملف الأكراد. وكان ينتظر من الحزب أن يقدم في كل هذه الملفات مواقف عملية تحظى بالرضا الغربي أولا، ثم تفسير هذه المواقف وترويجها شعبيا أمام جمهور "إسلامي" وقوى داخلية "علمانية". أجرى الحزب جولات خارجية في مسارين؛ المسار الاقتصادي المسؤول عنه باباجان... والمسار السياسي الذي تولاه أردوغان حيث قام بسبع عشرة رحلة خارجية شملت الدول الأربع عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأمريكا، وروسيا، والصين... وكانت الزيارات بغرض التسويق السياسي للحزب الذي تولى الحكم، وتقديم مواقف في هذه القضايا... وأيا ما كان الخلاف على تفسير هذه المواقف وتقويمها، فالثابت أنّ الحزب قد قدّم نفسه نموذجا لإسلام "معتدل" يمكنه الالتقاء مع مصالح الغرب وأهدافه، فيوفّر بديلا أفضل من ديكتاتورية تنتج الإرهاب أو ديمقراطية تأتي بالإسلاميين المتشدّدين...".[١٢]

ويشرح الدكتور أحمد يايلا دوافع ارتباط أردوغان بأمريكا بقوله: "عندما فاز حزب أردوغان الجديد العدالة والتنمية في الانتخابات العامّة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠٠٢ لم يكن بإمكانه أن يصبح رئيس وزراء الجمهورية التركية نظرا لحظر من المحكمة. والواقع، أنه فقط من خلال إجراء دقيق ودعم

---

[١٢] نقلا عن: حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، لمجموعة من المؤلفين، ص٦٢-٦٣

دولي، أصبح بمستطاع أردوغان أن يُنتخب لعضوية البرلمان التركي، وأن يصبح رئيسا للوزراء في ١٥ مارس ٢٠٠٣. لقد كان أردوغان في هذه الفترة متشككا حول دعم أمريكي محتمل لدوره كزعيم لحزب العدالة والتنمية، وسعى إلى إيجاد سبل لإقامة علاقات مع الولايات المتحدة، وبخاصة مع الرئيس جورج دبليو بوش. فقد شعر أنه بحاجة إلى شرعية وسند من أجل مستقبل عمله السياسي، وغالب الظنّ أنّ السبب في ذلك يعود إلى الخوف من الجيش التركي المتشدّد في علمانيته. وبعد شهر من الانتخابات، في ديسمبر ٢٠٠٢، ضمن أردوغان مقابلة مع الرئيس بوش التي كانت بداية رحلته الأمريكية". [١٣]

فلم يكن بمستطاع حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان أن يتولّى الحكم في تركيا في فترة معقّدة إقليميا ودوليا، دون موافقة من الدولة الأولى في العالم في حقبة تفرّدها بالقيادة وصناعة الموقف الدولي تخطيطا وتنفيذا أي دون موافقة أمريكا "بوش الابن" الذي كانت استراتيجيته تقوم على صناعة الشرق الأوسط الجديد/الكبير بالقوّة رافعا شعار: "من ليس معنا فهو ضدّنا".

وقد أقرّ أردوغان بدوره في هذا المشروع الأمريكي فقال في خطاب في إسطنبول في ٤ مارس ٢٠٠٦، متحدثا عن مشروع الشرق الأوسط الكبير والدور التركي فيه، إن "تركيا صاحبة دور مهم وكبير في الشرق الأوسط الكبير، هل تعلمون ما هو؟ صرنا جزءا لا يتجزأ ممن أطلقوا فكرة مشروع

---

[١٣] نقلا عن: تقرير للدكتور Ahmet S Yayla بعنوان: Erdogan's long arm in the US ص٥، أصدره في نوفمبر ٢٠١٩م: The Investigative Journal

الشرق الأوسط الكبير ومشروع شمال أفريقيا". وفي لقاء تلفزيوني في ١٤ فبراير ٢٠٠٤، قال: "أنظر إلى تركيا الآن بكونها تختلف عما سبق في سياساتها الخارجية، خصوصا دياربكر، في ظل المشروع الأمريكي المسمى الشرق الأوسط الكبير الراهن، أو الشرق الأوسط الواسع، وأرى أن دياربكر من الممكن أن تكون نجما ساطعا أو مركزا لهذا المشروع".[١٤]

والنتيجة، فقد "سعى حزب العدالة والتنمية إلى تأطير تأثير المتغير الأمريكي ليس فقط انطلاقا من المصالح المشتركة بين الطرفين، وإنما من خلال ترسيخ معادلة جديدة للعلاقة تقوم على المقايضة المحسوبة"،[١٥] أي خدمة مقابل خدمة أو مصلحة مقابل مصلحة. "فالدور التركي في الشرق الأوسط لا يرتبط بالإرادة التركية وما تتصوّره لنفسها من دور، وإنما يتفاعل مع مجموعة الأدوار للقوى الإقليمية، فضلا عن القوى الدولية، فيعترف أحمد داود أوغلو بأنّ بناء النفوذ الإقليمي لتركيا يتطلّب ممارسة سياسة حذرة ومتدرجة في سياق الخطوط أو المعالم الاستراتيجية التي تحددها القوى العظمى".[١٦] وبناء عليه، "لا يمكن لتركيا أن تلعب دورا فاعلا ومهمّا في معالجة قضايا المنطقة وحلّها، دون الرضا الأمريكي، ودون

---

[١٤] نقلا عن: من يتكلم كثيرا يخطئ كثيرا: أردوغان نموذجا، لمجدي سمير، مقال بموقع رصيف٢٢ بتاريخ ٢٠١٧/٠٦/٣٠م

[١٥] نقلا عن: السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي، للدكتور مُحمَّد طالب حميد، ص١١١

[١٦] نقلا عن: مكانة تركيا في المدرك الاستراتيجي الأمريكي: دراسة مستقبلية، حيدر عبد الرزاق خلف الحيدري، ص٢٧٩

الاتفاق مع واشنطن، على مبادئ أساسية، ورؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما حول طبيعة الدور التركي".[17]

فتركيا أردوغان تدور في الفلك الأمريكي محقّقة مصلحة مشتركة حينا، وخاصّة حينا آخر حسب الظروف والمعطيات والتحوّلات السياسية؛ وهذه المصلحة التي تدور عليها عملية السير في الفلك هي التي تسمّى وفق الجانب التركي والأمريكي بالشراكة الاستراتيجية.

---

[17] نقلا عن: التغيير في النظام التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، للدكتور جمال خالد مُحَّد الفاضي، ص١٦٢

ارتباط إيران بأمريكا

كان الشاه محمد رضا بهلوي حاكم إيران مرتبطا بالإنجليز الذين نصّبوه حاكما بعد خلع أبيه سنة ١٩٤١م، "ووقف تشرشل في مجلس العموم البريطاني يقول: (إننا طردنا ملكا طاغية، وأرسلناه إلى المنفى.. وجئنا مكانه بملك دستوري شاب)".[١٨] فكانت إيران في سياستها الداخلية والخارجية خاضعة للنفوذ البريطاني، مع وجود ظاهر ومؤثّر لأمريكا ظهر مثلا في تشجيع رئيس الوزراء محمد مصدّق على تأميم البترول وطرد بريطانيا ثمّ الانقلاب عليه سنة ١٩٥٣م حفاظا على شراكة بريطانيا ضد المعسكر الشرقي، وبالطبع بعد أن ضمنت حصتها من النفط الإيراني.

وفي سنة ١٩٧٨م وهي السنة التي اشتعلت فيها الثورة الإيرانية، استطاع الاتحاد السوفيتي ايصال نور محمد تراقي الشيوعي إلى الحكم في أفغانستان، ونتيجة صراع على السلطة سقط تراقي في ١٩٧٩م بانقلاب حفيظ الله أمين الشيوعي/الأمريكي الذي قتله السوفييت بعد أشهر لعلمهم باتصاله بالأمريكان، وأعقب ذلك غزو أفغانستان. وكانت الثورة الإيرانية نفسها سنة ١٩٧٨م مختلطة بعناصر يسارية/ماركسية موالية للاتحاد السوفيتي؛ إذ نشط فيها مثلا حزب توده الشيوعي (تأسس ١٩٤١م) الذي كان له تحرّكات قوية أثناء الثورة وقبلها، وكانت هذه العناصر اليسارية مرشحة وفق بعض التقارير لأن تكون البديل عن نظام الشاه. كتب جيمس

[١٨] نقلا عن: الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، لزهير مارديني، ص٣١

بيل الخبير الاستراتيجي المختص في الشؤون الإيرانية مقالا نشرته "فورين أفرز" تحت عنوان "إيران والأزمة في ١٩٧٨" يقول: البديل الأكثر احتمالا إذا سقطت أسرة بهلوي بالقوة والعنف هو الجناح اليساري وهو جماعة تقدمية من ضباط الرتب المتوسطة في الجيش سيتولون السلطة...".[١٩]

ظهور شيوعية الاتحاد السوفيتي على حدود إيران، وإمكان تأثيرها على الثورة الإيرانية عبر تيارات يسارية/ماركسية، وضعف نظام الشاه نفسه وانقلاب الرأي العام عليه، وأهميّة إيران الاستراتيجية والاقتصادية، كل هذه العوامل جعلت أمريكا تعزم أمرها وتسير في عملية تصفية النفوذ الانجليزي في إيران.

ورغم أنّ التيارات اليسارية/الاشتراكية المناهضة للشاه في تلك الفترة كانت قوّية إلا أنّ أمريكا لم تحبّذ العمل معها لقلب نظام الشاه نظرا لارتباط بعضها بالاتحاد السوفيتي وارتباط بعضها الآخر بالإنجليز؛ ولهذا خيّرت أمريكا العمل مع تيار الخميني الذي قام فيما بعد بتصفية هذه التيارات وضرب نفوذ السوفييت، وخاصة نفوذ الإنجليز السياسي.

وقد كان الخميني في الستينات على اتصال بجمال عبد الناصر الموالي لأمريكا[٢٠] الذي أرسل له رسالة يحثّه فيها على الثورة، وقيل أنّه زوّده بمبالغ لتنفيذ ذلك، وكانت القاهرة بين ١٩٦٣م-١٩٦٦م تؤوي جملة من المعارضين لحكم الشاه وتجهّزهم للثورة، ومنهم "إبراهيم يازدي" الذي

---

[١٩] نقلا عن: لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، لروبرت دريفوس، ص٢٤٧

[٢٠] ينظر مثلا: ثورة يوليو الأمريكية، لمحمد جلال كشك

أصبح بعد الثورة أول وزير خارجية في الحكومة الإيرانية.[21] كما أنّ الخميني نفسه – وفق وثائق المخابرات الأمريكية السرية التي خرجت للعلن – قد أرسل رسالة إلى أمريكا "كندي" (في نوفمبر ١٩٦٣م إبان ما يعرف بـ"الثورة البيضاء" وما انجرّ عنها من أحداث منها اعتقال الخميني) يوضّح فيها أنّه "لم يعارض المصالح الأمريكية في طهران، بل على العكس فهو يرى أنّ الوجود الأمريكي كان ضروريا لإحداث توازن ضد الاتحاد السوفيتي والنفوذ البريطاني المحتمل"، كما عبّر أيضا "عن قناعته بضرورة التعاون الوثيق بين الإسلام وأديان العالم، خصوصا المسيحية"[22]. ويبدو أنّ أمريكا تجاهلت رسالته، ثمّ اضطرت بعد سنين للتعامل معه بحكم الواقع "الإسلامي" الذي فرضته الثورة الإيرانية.

ومع ذلك، فإنّ اختيار أمريكا العمل مع ما يسمى بـ"التيار الإسلامي" و"الملالي" لم يكن بالأمر السهل؛ فقد "دعم البعض في إدارة كارتر انقلابا عسكريا في طهران فيما أراد آخرون العمل مع آية الله روح الله الخميني والمعارضة الإيرانية من أجل تقليل الخسائر الأمريكية".[23]

---

[21] ينظر مثلا: السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١ للدكتور أحمد نوري النعيمي، ومدافع آية الله لمحمد حسنين هيكل، وعبد الناصر وثورة إيران لفتحي الديب الذّي فصّل في الأمر.

[22] ينظر مقال: Two Weeks in January: America's secret engagement with Khomeini – Kambiz Fattahi – بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٠٣م، موقع BBC Persian Service

[23] نقلا عن مقال: الحرب الخفية: التاريخ السري لصراع أمريكا ثلاثين عاما مع إيران، كريست وجيمس جيفري، بتاريخ ٢ آب ٢٠١٢م، موقع معهد واشنطن

"ويقول تشارلز كوجان المسؤول السابق في المخابرات الأمريكية الذي ترأس قسم الشرق الأدنى إنّ فانس توقّع ثورة سلمية في إيران تؤدي إلى نظام قد يكون الخميني جزءا منه... واستجمعت المعارضة ضد الشاه قوتها ببطء تسارعت فيما بعد، وفي الوقت ذاته بدأ مسؤولو السفارة الأمريكية والمسؤولين الزائرين والمخابرات والمبعوثون شبه الرسميون من واشنطن في إجراء اتصالات مع المعارضة. وتقول جوان كول أستاذ بجامعة ميشيجان الخبير في الشؤون الإسلامية، كان الشاه غاضبا جدا في أواخر السبعينيات لأنّ شخصيات من المعارضة ورجال الدين كانوا يدخلون ويخرجون من السفارة الأميركية. وأكد هذا الرأي تشارلز ناس المسؤول السياسي المخضرم في السفارة الأميركية في طهران تحت رئاسة السفير بيل سوليفان. كان سوليفان من أصلٍ ايرلندي غليظ اللهجة، خدم في عدد من المواقع الصعبة بما فيها لاوس خلال حرب الاستخبارات الخفية هناك. ووصل سوليفان إلى إيران عام ١٩٧٧ ليحلّ محل هيلمز. ويقول ناس إنّ سوليفان سعى بجرأة إلى إجراء اتصالات مع المعارضة المناهضة للشاه... ويقول ناس إنّ الشاه كان على علمٍ بأننا غيّرنا رأينا وبدأنا تشجيع المعارضة، وكتب الشاه في مذكراته: "أراد الأميركيون إقالتي، ولم يخبرني أحد أبدا بشأن النزاع داخل حكومة كارتر أو عن آمال بعض الأميركيين في الجمهورية الإسلامية لتكون حائط صدٍّ ضد الشيوعية". كان اللاعب الرئيسي في رأب الصدع في الرأي بين الجبهة الوطنية العلمانية ورجال الدين هو مهدي بازارجاني مؤسس حركة التحرير وهي حزب ديني مؤيد لرجال الدين. كان لبازارجاني باع طويل في العمل مع رجال الدين وقد له أن يكون أول

رئيس وزراء لإيران بعد الثورة لكنه واصل حواراته المستمرة مع الخارجية الأمريكية والمسؤولين في المخابرات". [٢٤]

"كان ريتشارد كوتمان من المسؤولين الأمريكيين الذين سعوا إلى فهم ما في عقل الشيعة... وفي الستينات والسبعينات كان كوتمان على علاقة وثيقة بالمتمردين من الجبهة الوطنية إلى شخصيات دينية بارزة. وكان مقربا من رجلين سيكونان في عام ١٩٧٨ من أقرب مساعدي الخميني خلال نفيه في باريس عندما تفجرت الثورة الإيرانية وهما إبراهيم يازدي وصادق قطب زاده وكان يطلق عليهما كنية "الأمريكيين"... واستمر كوتمان في الزيارات بين طهران وباريس حيث التقى الخميني ويازدي وقطب زاده... وقدم كوتمان في طهران مسؤولي السفارة الأمريكية إلى آية الله بهيشتي الذي كان ممثل الخميني الرسمي في إيران في الأشهر السابقة للثورة. وأكد إيرانيون للمسؤولين الأمريكيين أنه لا خوف من الخميني وأن ليس لديه طموحات سياسية لنفسه". [٢٥]

وبعد أخذ وردّ، ترجّح لدى أمريكا "أنه لا بدّ من تغيير الشاه بعد أن فقد الأخير شعبيته داخل إيران"، فأبلغ السفير وليم ساليفان الشاه بتعليمات واشنطن التي تقول "إن حكومة الولايات المتحدة تعتقد أن مصلحته الشخصية ومصلحة إيران أيضا تقضي أن يغادر البلاد". [٢٦]

---

[٢٤] نقلا عن: لعبة الشيطان، ص٢٥٣-٢٥٤

[٢٥] السابق، ص٢٦٠-٢٦٢

[٢٦] نقلا عن: السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص٧١

وعندما غادر الشاه إيران في ١٩٧٨/٠١/١٦م فكّر بعض الجنرالات القيام بانقلاب لقطع الطريق أمام الثورة، "ولكن في تلك المرحلة، أعطت إدارة كارتر إشارات إلى أنّها تودّ رؤية إصلاحات ديمقراطية بإيران، قضى قرار واشنطن على آخر بارقة أمل لدى الجنرالات الذين لم ير العديد منهم حلا سوى الفرار من البلاد".[٢٧]

وقد كان الخميني يدرك حيرة الأمريكان فيما يتعلّق بواقعه وخوفهم على مصالحهم، وكان يدرك تأثير أمريكا على الجيش؛ لذلك بادر بقطع شكوكهم وأرسل في ١٩٧٩/٠١/٢٧م رسالة سرية من منفاه في باريس إلى جيمي كارتر يعرض عليه صفقة قائلا: "الضباط الإيرانيون يسمعون لك، ولكن الشعب الإيراني يأتمر بأمري، فإذا استعمل كارتر نفوذه لتحييد الجيش وفسح طريق استلامه للحكم، فسوف يعيد الاستقرار للبلاد ويحفظ مصالح أمريكا"[٢٨]. فتأكّدت أمريكا من حسن نوايا الخميني تجاهها، وبأنّه رجل المرحلة وأن لا مفرّ من التعامل معه؛ لذلك مهّدت الطريق لعودته بعد أيام من رسالته السابقة الذكر أي في يوم ١٩٧٩/٠٢/٠١م، وسلّمته الحكم بتحييد الجيش، وفي هذا يقول الجنرال الربيعي، قائد السلاح الجوي الشاهنشاهي "أثناء محاكمته أمام محكمة الثورة الإسلامية عن دور الجنرال

---

[٢٧] نقلا عن: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص٤٥

[٢٨] ينظر مقال: Two Weeks in January: America's secret engagement with Khomeini– Kambiz Fattahi – بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٠٣م، موقع BBC Persian Service

هويزر الأمريكي الذي أوفدته أمريكا إلى إيران قبيل سقوط الشاه، ما نصه بالحرف الواحد: (لقد ألقى الجنرال هويزر بالإمبراطور خارج إيران كما يلقى بالفأر الميت)...". [٢٩]

وفي حوار أجراه الصحفي جابر أحمد مع إبراهيم يازدي (أول وزير خارجية في الحكومة الإيرانية بعد الثورة)، أكّد يازدي نفوذ أمريكا في الجيش، بقوله: "لقد كان الجيش القاعدة الأساسية للأمريكان في ايران، ولم يتمكنوا من بناء قاعدة أو نفوذ لهم بين الأوساط المدنية وغير العسكرية في إيران، في حين أنّ مثل هذه القاعدة كانت موجودة لدى البريطانيين والاسرائيليين". وسئل يازدي: "إذن نظرت واشنطن وبموجب مشروع برجينسكي (ايجاد ائتلاف بين الجيش ورجال الدين) الى "رجال الدين في ايران" على أنه البديل الذي يخلف النظام الملكي؟"، فأجاب بقوله: "نعم، إنهم بمثابة القوة التي تستطيع أن تملء فراغ السلطة السياسية بعد رحيل الشاه ولكي تمنع كذلك الشيوعيين من استلام السلطة في إيران. دعني أوضح أكثر وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى ضرورة سلطة رجال الدين وتعاونها مع الجيش هو باتجاه ردع الخطر الشيوعي لأنّ أهم قضية بالنسبة للأمريكان في تلك المرحلة وخاصّة على ضوء الأحداث الأفغانية، هي حرصهم الشديد على أن لا تقع إيران في أحضان الشيوعية بعد رحيل الشاه". [٣٠]

---

[٢٩] نقلا عن: إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني، لذيبان الشمّري، ص٧٩

[٣٠] ينظر: د. إبراهيم يزدي: أسرار الثورة الإيرانية بين ما هو معلن وما هو خفي، منقول عن موقع: arabic.alahwaz.info

وهكذا، استلم الخميني حكم إيران برضا أمريكا، وأسّس ما يسمى بالجمهورية الإسلامية، وبرز ما يسمى "نظام الملالي". "وبالرغم من أنّ الخميني قد أشار في خطبه في مناسبات عديدة أنّ الأمريكيين هم أسباب ما وقع لإيران من البلاء والهوان، إلا أن أركان نظامه مثل: بازركان، وبهشتي، ورافسنجاني، قد أكّدوا اتصالهم بالأمريكيين بأمر وعلم من الخميني نفسه. كما أنّ حكومة الثورة بزعامة الخميني لم تلغ المعاهدات التي كانت تربط بين إيران وأمريكا في أي جانب كالتسليح، أو البترول أو التجارة، ولم تقدم هذه الحكومة أدلة مقنعة للشعب سواء حول هذه المعاهدات، أو استمرار وجود إيرانيين يحملون الجنسية الأمريكية، ويشاع أمر ارتباطهم بجهاز المخابرات الأمريكي، ويتولون مواقع مؤثرة في السلطة السياسية...".[٣١]

[٣١] نقلا عن: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، لعليان محمود عليان، ص١٢٧-١٢٨

المصالح المشتركة

"يعرّف الهدف في السياسة الخارجية بأنه: الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية"،[٣٢] وعادة ما ترتبط هذه الغايات التي تحدّد السياسة الخارجية للدول الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي بما يسمى بـ"المصلحة القومية"، وهي: " الحاجات والرغبات التي تدركها دولة ذات سيادة، وعلاقة ذلك بدول أخرى ذات سيادة تشكل المجال الخارجي لهذه الدولة"؛[٣٣] فهدف الدول الفاعلة من سياستها الخارجية، تخطيطا وتنفيذا، سلما وحربا، انفرادا وتحالفا، هو تحقيق مصلحتها القومية التي تحدّدها كأهداف وغايات منشودة.

"ويمكن القول بأنّ هنالك العديد من التعبيرات التي تطلق على المصلحة القومية... ويأتي ضمن هذه التعبيرات على سبيل المثال لا الحصر: المصالح المشتركة Common Interests والمصالح المتعارضة أو المتصارعة Conflicting Interests والمصالح الأساسية أو الحيوية Primary or Vital Interests والمصالح الثانوية Secondary Interests والمصالح المتطابقة Identical Interests والمصالح المتكاملة Complementary Interests والمصالح المحددة Specific Interests والمصالح المادية Material Interests

---

[٣٢] نقلا عن: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجا، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص٣١٩

[٣٣] نقلا عن: نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع: www.moqatel.com

والمصالح المتباينة Variable Interests والمصالح قيد التشكل أو التبلور Inchoate Interests وهكذا. وبالتالي فإننا حين نحاول أن ننسب مضمونا محددا إلى كل واحدة من تلك المصالح القومية، فإن ذلك يمكن أن يتمثّل على النحو التالي: (أ) المصالح القومية الأساسية تركّز على حماية الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة وتأمين بقائها ضدّ كافة الأخطار والتهديدات الخارجية، القائمة والمحتملة. وهذا النوع من المصالح لا يقبل مقايضته أو المساومة عليه... (ب) أنّ المصالح القومية الثانوية هي أقلّ في مستوى أهميتها من المصالح السابقة، ومن أمثلتها حماية مواطني الدولة بالخارج أو السعي إلى توفير الضمانات الكافية لتأمين ممثلي الدولة الدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأخرى... وأمّا بالنسبة للمصالح القومية التي يمكن أن تكون موضع اتفاق أو موضع خلاف بين الدول، فهي تتمثّل وعلى نحو ما أسلفنا القول في:

١- المصالح المتطابقة بين دولتين أو أكثر حول مسألة معينة، ومن أمثلتها توافق المصلحتين الأمريكية البريطانية خلال فترة الحرب الباردة على ضرورة إبعاد القارة الأوروبية عن السيطرة السوفيتية.

٢- المصالح المتكاملة التي وإن لم تكن بالضرورة متطابقة كما في الحالة السابقة، لكن أهم ما يميزها هو أن هناك أساسا من الاتفاق يربط بينها ويوفر إمكانية مشتركة وملائمة لتحقيقها لصالح الدول الأطراف في تلك العلاقة، ومن أمثلتها المصالح التي تربط بين دول الاتحاد الأوروبي.

٣- المصالح المتضاربة، وهي مصالح تختلف وتتباعد أكثر مما تتفق أو تتلاقى، على أنّ هذا النوع من المصالح يمكن أن يقبل في مرحلة لاحقة

تسوية النزاع حوله بأسلوب الحل الديبلوماسي بل وربما يتطور الأمر أحيانا إلى حد أن تصبح هذه المصالح المتنازع عليها مصالح مشتركة أو متكاملة". [٣٤]

وأمّا تفصيل أهمّ الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول، فيمكن تلخصيه فيما يلي: [٣٥]

١. حماية السيادة الإقليمية ودعم الأمن القومي.

٢. تنمية مقدرات الدولة من القوة.

٣. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.

٤. التوسّع.

٥. الدفاع عن أيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.

٦. الأهداف الثقافية.

٧. السلام.

وقد قسّم بعض الكتّاب هذه المصالح القومية إلى أربعة أنواع رئيسية، وهي:

"١. المصلحة الدفاعية Defense Interest: الدفاع عن الدولة (مجموعة دول) ومواطنيها من أي تهديد بالعنف المادي بواسطة دولة أخرى أو مجموعة دول، والحماية من أي تهديد خارجي محتمل، مباشر أو غير مباشر، ضد النظام السياسي القومي.

---

[٣٤] نقلا عن: العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، ص١٣-١٥

[٣٥] ينظر: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، ص١٣٠-١٣٩

٢. المصلحة الاقتصادية Economic Interest: **تعظيم الرفاهية الاقتصادية للدولة أو مجموعة دول بالنسبة للدول الأخرى.**

٣. مصلحة النظام الدولي World- Order Interest: **الحفاظ على نظام دولي سياسي واقتصادي، تستطيع الدولة أن تشعر في إطاره بالأمن، ويمكن أن يمتد نشاطها التجاري خارج النطاق الجغرافي للدولة بحرية.**

٤. المصلحة العقائدية Ideological Interest: **حماية وتدعيم مجموعة من القيم، التي يشترك فيها المواطنون والدولة أو مجموعة دول، والاعتقاد في صلاحيتها في كل العالم".**[٣٦]

وعلى ضوء ما تقدّم، يمكن لنا فهم واقع المصالح القومية المشتركة الأمريكية/التركية والأمريكية/الإيرانية.

❖ المصالح الأمريكية/التركية

"بعد أن اختارت الولايات المتحدة العالم الإسلامي كساحة مواجهة لها، في إطار حربها المعلنة على ما يسمى بالإرهاب، عبر قيامها بغزو أفغانستان والعراق بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٣، تزايدت الحاجة الأمريكية إلى الدور التركي، ليس من منطلقات عسكرية فحسب وإنما لاعتبارات حضارية وثقافية وسياسية واقتصادية في المقام الأول، فضلا عن ذلك فإنّ النظام الدولي الحالي الذي يمر بمرحلة انتقالية تتهدد فيها الأحادية القطبية، بأكثر من طريقة، ومن قبل أكثر من قوى دولية، يقدم مناخا

---

[٣٦] نقلا عن: نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع: www.moqatel.com

ملائما للفاعلين الإقليميين الكبار، مثل تركيا، بهدف توسيع حركتها، ولزيادة قدرتها على المناورة. فهناك تصور واضح لدى واشنطن، بأن تركيا يمكن لها أن تشكل نموذجا إسلاميا معتدلا، يحتذى به، وكعضو مسلم وحيد في حلف الناتو، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الغرب. والأهم من كل ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط ككل، تشكل أهم التحديات الاستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقاء على الهيمنة الأمريكية في منطقة جغرافية استراتيجية، تضم أكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز الطبيعي. ولاشك، أنّ أحد الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في آسيا الوسطى والقوقاز، هو تمهيد الأرضية المناسبة أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة الطامحة في استثمار نفط المنطقة والتي تعد اليوم الثانية من حيث الاحتياطي النفطي في العالم بعد الخليج العربي، وقد هدف السعي الأمريكي الحثيث لتدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي، عبر خط باكو– تبليسي– سيحان التركي على البحر المتوسط؛ من أجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا، وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، ثم إلى أوروبا الغربية. ومن المرجح أن تكون السياسة الأمريكية قد ساهمت بفتح الطريق أمام تركيا، للامتداد إقليميا، وذلك من خلال دفع تركيا باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا، وسهل سبل التعاون معها، فحالة الاستقطاب الإقليمي السائد، أعطت وزنا كبيرا للسياسة التركية العابرة للاستقطابات". [٣٧]

---

[٣٧] نقلا عن: التغيير في النظام التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠، للدكتور جمال خالد مُحَّد الفاضي، ص١٦٠–١٦١

ويمكن أن نلخّص طبيعة التحالف بين أمريكا (الدولة الأكثر نفوذا في العالم وصاحبة الكلمة العليا في الموقف الدولي) وتركيا أردوغان (الدولة القوية المؤثرة إقليميا) فيما يلي:

المصلحة الأمريكية:

- تثبيت نفوذها في تركيا بعد أن كان الإنجليز مسيطرين عليها.
- ضمان بلد اسلامي قوي كبديل عن دولة السعودية ومصر ليلعب دور المدافع عن "الإسلام السني" مقابل "الإسلام الشيعي" الإيراني، وليروّج لما يسمى بـ "الإسلام المعتدل" أو "الإسلام الصوفي المعلمن" كحليف لمحاربة ما يسمى بـ "الإسلام السياسي المتشدّد/الإرهابي" وبعبارة أخرى استطاعت ضمان بلد إسلامي قوي لمحاربة الإسلام وفكرة الخلافة.
- أن تكون تركيا ذراع تمدّد نفوذها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي تعتبر منطقة نفوذ روسية.
- أن تكون تركيا بحكم موقعها الاستراتيجي ممر نقل موارد الطاقة من حوض بحر قزوين.
- أن تكون تركيا بحكم موقعها الاستراتيجي وإرثها الحضاري التاريخي طرفا فاعلا في أكثر من نظام إقليمي؛ شرق أوسطي، متوسطي، بلقاني، آسيوي، إسلامي وأطلسي، مما يتيح لأمريكا مرونة في التعامل مع الكثير من القضايا.

- أن تكون تركيا حافظة للتوازن مع إيران، تستعملها في الملفات المشتركة بينهما كالملف العراقي والسوري.
- أن تكون تركيا نافذة تعبر من خلالها أمريكا للمناطق المستعصية حيث تتصارع فيها أكثر من قوة سياسية تزاحم نفوذها، كالشمال الإفريقي، ومنه ليبيا.

وهكذا سيبرز عبر عقدين من الزمن تقريبا الدور الذي رسمته أمريكا لتركيا في كل من: أفغانستان، وسوريا، وبعض مناطق آسيا وبخاصة آسيا الوسطى، والخليج، والبلقان، وإفريقيا ومنها شمال إفريقيا، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الدور وقوة التأثير المتفاوتة.

المصلحة التركية/ الأردوغانية:

- استطاع أردوغان أن يصل إلى الحكم وأن يضعف دور المؤسسة العسكرية (انجلترا) وأن يضمن حوالي عقدين من الحكم المدني دون تدخّل يذكر للجيش سوى ما قيل عن بعض المحاولات الانقلابية الضعيفة.
- استطاع أن يخرج تركيا من أزمتها الاقتصادية الخانقة التي شهدتها عام ٢٠٠١ وأن يحقّق للاقتصاد التركي قفزة نوعية بدعم أمريكي بالطبع يتمثّل مثلا في قروض صندوق النقد الدولي وما يسمى (QIZ) أو المنطقة الصناعية المشتركة وغير ذلك.
- استطاع أن يجعل لتركيا دورا سياسيا مؤثّرا إقليميا على أكثر من صعيد، قد يصل أحيانا إلى حدود العالمية، وبخاصة في العالم

الإسلامي كلّه تقريبا، بناء على ترويج نجاح نموذجه على المستوى الحضاري/الثقافي والاقتصادي.

- استطاع ضمان حصة لتركيا في نفظ العراق، والتطلّع إلى حصة في مصادر الطاقة في آسيا الوسطى، وإلى حصة من نفط وغاز شرق البحر المتوسط .
- استطاع القضاء على (PKK) حزب العمال الكردي (الجناح الأمريكي منه بقيادة عبد الله أوجلان الذي كان في سوريا التابعة لأمريكا) أي استطاع معالجة القضية الأمنية القومية التركية وفق التصوّر الكمالي.
- استطاع ضمان الدعم الأمريكي القوي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

❖ المصالح الأمريكية/الإيرانية

رغم ما يظهر من تنافر وتوتر في العلاقة بين أمريكا وإيران، فإنّ فضيحة "إيران– غيت" التي ظهرت للعلن عام ١٩٨٦م كشفت عن "التعاون الإيراني الإسرائيلي الحثيث أثناء حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، حيث أظهرت الوثائق التاريخية أن جسرا من الأسلحة كانت تأتي إلى إيران من أمريكا عبر الكيان الصهيوني، وأنه كان هناك تعاون بين الأطراف الثلاثة منذ بداية الحرب العراقية – الإيرانية، حتى تبين أن أحد الإيرانيين واسمه "صادق طبطبائي"، أحد أقرباء "آية الله الخميني"،

والذي كان يلعب دور الوسيط بين الطرفين، وذلك من خلال علاقته المميزة مع الصهيوني "جوزيف عازر"، الذي كان بدوره له علاقة بأجهزة المخابرات الصهيونية والجيش الإسرائيلي، وتم اكتشاف حقيقة تلك العلاقة بعد إلقاء القبض على طبطبائي في يناير (١٩٨٣) في مطار برلين وبحوزته كميات من الهيروين وعلى جواز سفره تأشيرات دخول وخروج صهيونية. وفي واقعة أخرى مماثلة، وبالتحديد في (١٨) يوليو عام (١٩٨١)، انكشف التعاون الإيراني الإسرائيلي الحثيث في المجال العسكري، وذلك عندما تمكنت قوات الدفاع الجوي السوفيتية من إسقاط طائرة أرجنتينية، تابعة لشركة "أروريو بلنتس"، ضلت طريقها ودخلت الأجواء السوفيتية، وكانت هذه الطائرة تنتقل بين طهران والكيان الصهيوني، محملة بالسلاح، وكشفت صحيفة "التايمز" البريطانية وقتها تفاصيل دقيقة عن هذا التعاون العسكري الصهيوني الإيراني، حيث أكدت أنّ إيران استلمت ثلاث شحنات أسلحة في أيام (١٠و١٢و١٧) من يوليو عام (١٩٨١). وفيما يعد دليلا دامغا على سعي النظام الإيراني على التعاون الكامل مع الكيان الصهيوني، فقد اعترف الرئيس الإيراني السابق "أبو الحسن بني صدر"، في مقابلة صحفية له مع صحيفة (الهيرالد تريبيون) الأمريكية نشرت في الرابع والعشرين من أغسطس عام (١٩٨١) "أنه أحيط علما بوجود هذه العلاقة بين إيران وإسرائيل وأنه لم يكن يستطيع أن يواجه التيار الديني هناك والذي كان متورطا في التنسيق والتعاون الإيراني الإسرائيلي"، وفي (٣) يونيو (١٩٨٢) اعترف مناحيم بيجن بأنّ الكيان الصهيوني كان يمد إيران بالسلاح، وعلل شارون وزير

الحرب الصهيوني آنذاك أسباب ذلك إلى "أن تقوية إيران من شأنه أن يضعف العراق"...".[٣٨]

وقد أنكرت إيران بشدّة هذه الأخبار، واعتبرت ذلك محاولة لتشويه سمعتها، ولكن في نوفمبر ١٩٨٦م قام أحد المقرّبين من آية اللّه علي منتظري الذي كان على خلاف مع رافسنجاني بتسريب خبر الاتصالات الأمريكية /الإيرانية إلى مجلة الشراع اللبنانية؛ فتحولت القضية إلى فضيحة، واضطرّ الرئيس ريغان إلى الاعتراف ببيع أمريكا أسلحة لإيران لتقاتل العراق. وفي خطاب متلفز، دافع ريغان عن العملية قائلا: "بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لإيران ونفوذها في العالم الإسلامي، اخترنا نفحص إمكانية إقامة علاقة أفضل بين بلدينا".[٣٩]

كما أنّ هناك أمثلة عديدة أخرى "على التعاون السري والتقارب الأمريكي – الإيراني، ومن بينها ما حدث في العراق بالرغم من أنه لا توجد روابط دبلوماسية بين طهران وواشنطن منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩... وكانت الاستراتيجية المشتركة قد جمعتهما خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ حينما أطيح بنظام طالبان... فقدمت إيران كل التسهيلات والمساعدات لغزو أفغانستان واحتلالها من قبل القوات الأمريكية، والمساعدات التي قدمتها إيران عجلت بسقوط كابول بيد القوات الغازية،

---

[٣٨] نقلا عن: العلاقات الايرانية الاسرائيلية تعاون سري وتاريخي، موقع مركز الشرق العربي. www.asharqalarabi.org.uk

[٣٩] ينظر: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص٦٦

بل إن أمريكا لم تكن قادرة على غزو أفغانستان وإسقاط طالبان لولا التعاون الإيراني، وهذا ما صرّح به غير واحد من الساسة الإيرانيين".[٤٠]

"إذا هناك التقاء بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية في كل ما يتعلّق بالمنطقة عموما والعراق خصوصا، وهذا الالتقاء ليس هدفا مرحليا، بل لأهداف حيوية بعيدة المدى لكليهما مبنية على أسس وتفاهمات واضحة".[٤١]

ويمكن أن نلخّص طبيعة التحالف بين أمريكا (الدولة الأكثر نفوذا في العالم وصاحبة الكلمة العليا في الموقف الدولي) وإيران تحت نظام الملالي (الدولة القوية المؤثرة إقليميا) فيما يلي:

المصلحة الأمريكية:

- استطاعت من خلال الثورة الإيرانية التي أتت بحكم "الملالي" وضع حاجز بينها وبين الاتحاد السوفيتي يتوقف عند حدود إيران "الإسلامية".
- طردت النفوذ الإنجليزي من إيران، وجعلت إيران شرطيا في الإقليم يتابع عملية تصفية الإنجليز من الخليج وبناء عليه اشتعلت الحرب بينها وبين العراق.

---

[٤٠] نقلا عن: العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، لعليان محمود عليان، ص١٣٢-١٣٤

[٤١] نقلا عن: العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، للدكتور مُحَمَّد طالب حميد، ص٥

- جعلت إيران الخطر أو البعبع النووي الذي يتهدد دول الخليج لتستغلّه في عملية اختراقهم وبسط هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط ككل.
- بعد أحداث ٢٠٠١/٠٩/١١م ظهر البعد الاستراتيجي في التحالف الأمريكي الإيراني في الخدمات الكبيرة التي قدّمتها إيران لأمريكا في بلدان كثيرة منها أفغانستان، "وهو ما أكّده آنذاك الرئيس الأسبق هاشمي رفسنجاني حين قال إنه لولا مساعدة إيران للولايات المتحدة في حربها على أفغانستان لغرقت في المستنقع الأفغاني".[٤٢] وظهر هذا البعد الاستراتيجي في العراق أيضا من خلال تعاون إيران مع أمريكا لإسقاط حكم صدام، كما يظهر الآن في سوريا من خلال تثبيت حكم الأسد وضرب الثورة السورية.
- جعلت أمريكا من إيران بحكم موقعها الجغرافي وعامل اللغة والمذهب ذراع تمدّد نفوذها في بعض مناطق آسيا الوسطى التي تعتبر منطقة نفوذ روسية.

المصلحة الإيرانية:

أرادت إيران أن تصدّر ثورتها وأن تنشر الفكر الشيعي تحت غطاء الثورة الإسلامية، ولكنّها فشلت في ذلك وأدركت من خلال حربها مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨م) أنّها لن تقدر على تنفيذ مشروعها، ثمّ توفي الخميني

---

[٤٢] نقلا عن: التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، تأليف عبد القادر ياسين وآخرون، ص٢٢٦

سنة ١٩٨٩م. ولذلك انكفأت على نفسها تراجع دورها، وقد "أدّى الجدال الدائر إلى انقسام إيران بين معسكرين: فمن ناحية، جادل الثوريون المتشدّدون بأن إيران ضعيفة وبحاجة إلى تسليح نفسها من جديد للدفاع عن الثورة. وجادل المعسكر الثاني بقيادة هاشمي رفسنجاني الذي أصبح رئيسا للبلاد في العام ١٩٨٩، بأنه يتعيّن على إيران الخروج من عزلتها الدولية وأنه ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة بناء اقتصادها، على أن يعاد بناء الجيش بالتدريج".[٤٣] وبعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م أتيحت لإيران الفرصة من جديد لتلعب دورا رئيسيا يصبّ في مصلحة أمريكا كما يضمن لها استعادة دورها الإقليمي المؤثّر ويحيي آمال بعض المتشدّدين في استئناف المشروع الشيعي الفارسي؛ فلعبت دورا مهما في أفغانستان عبر طائفة الهزارة الشيعية وحزب الوحدة الإسلامي التابع لها. ونقطة التحول الكبرى جاءت بعد غزو الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣م الذي أربك المنطقة ومهّد الطريق لإيران لتستأنف استراتيجيتها التوسعية، ثمّ جاءت الثورة السورية سنة ٢٠١١م، فأكّدت إيران مدى أهميتها في تثبيت حكم بشار الأسد الأمريكي لتبسط نفوذها على سوريا مستعملة الحرس الثوري وما يتبعه من ميليشيات شيعية ("حزب الله" اللبناني، "زينبيون" الباكستانية، "فاطميون" الأفغانية)، مع اختراقها اليمن (عبر دعمها لحركة "أنصار الله" الحوثية) وامتلاكها لدور محوري في لبنان مترسّخ منذ عقود عبر "حزب الله" خاصة.

---

[٤٣] نقلا عن: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص٧٠

فدولة إيران دولة شيعية فارسية النزعة والتوجه تحلم بإعادة إحياء إمبراطورية الفرس أو "إيران العظمى" بل نجحت في ذلك جزئيا من خلال بسط هيمنتها وسيطرتها على بعض البلدان التي افتكّتها كلّيا أو جزئيا كالعراق وسوريا ولبنان واليمن. "قال المستشار علي يونسي، الذي كان رئيس الاستخبارات في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي...: «كان لإيران منذ نشأتها بُعد عالمي. لقد ولدت إمبراطورية. وطالما شغل هذا البُعد العالمي فكر قادة إيران ومسؤوليها وأفراد إدارتها». وحدد أراضي الإمبراطورية الإيرانية التي أطلق عليها اسم «إيران العظمى»، موضحا أنها تمتد من حدود الصين، وتضم شبه القارة الهندية، وشمال وجنوب بحر القوقاز، والخليج العربي، وذكر أنّ العراق هو عاصمة الإمبراطورية الإيرانية، في إشارة إلى مدينة بابل القديمة، العراق حاليا، الذي ظل مركز الحياة للفرس لقرون. وقال: «سندافع عن كل شعوب المنطقة لأننا نعتبرهم جزءا من إيران. ويجب أن نحاول مرة أخرى نشر راية الوحدة الإسلامية الإيرانية، والسلام في المنطقة، وعلى إيران تحمّل هذه المسؤولية كما فعلت في الماضي». وأضاف... وإنّ أي شيء يدخل إيران يصبح أفضل لأنه يصبح إيرانيا، خصوصا الإسلام، مضيفا أن الإسلام في شكله الإيراني هو الإسلام الخالص الصحيح، فقد خلصه من كل آثار القومية العربية".[٤٤]

و"أعلن وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان [في نهاية أيار ٢٠١٧م]، أنّ العراق بعد عام ٢٠٠٣ (أصبح جزءا من الإمبراطورية الفارسية، ولن يرجع

---

[٤٤] نقلا عن صحيفة الحياة، مقال: وهم إقامة الإمبراطورية في إيران، لكامل عباس، بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠١٥م

إلى المحيط العربي، ولن يعود دولة عربية مرة أخرى)، واستطرد بلهجة فوقية موجّها كلامه إلى العراقيين العرب (على العرب الذين يعيشون فيه أن يغادروه إلى صحرائهم القاحلة التي جاؤوا منها، من الموصل وحتى حدود البصرة، هذه أراضينا وعليهم إخلاؤها). لم يكتف قائد القوة الجوية السابق للحرس الثوري الإيراني بذلك، بل هدد العرب عموما، وقال إنّ قوات الحشد الشعبي الشيعي في العراق، الموالية لإيران (ستُسكت أي صوت يميل إلى جعل العراق يدور حول ما يُسمّى (محيطه العربي)، لأنه عاد الآن إلى محيطه الطبيعي الفارسي)، وحذّر من أن إيران (وصلت إلى مرحلة تُصمّم فيها الصواريخ البالستية ذات المدى ٣ آلاف (كم) وتُنتج حاجتها منها)، وختم (لقد عدنا دولة عظمى كما كنّا سابقا، وعلى الجميع أن يفهم هذا، نحن أسياد المنطقة، العراق وأفغانستان واليمن وسورية والبحرين عما قريب)".[٤٥]

❖ مقارنة بين مصلحة تركيا ومصلحة إيران

بالنسبة لتركيا، فمصلحتها مصلحة مادية بحتة أي أنّ تركيا تهدف من سلوكها السياسي الخارجي إثبات تأثيرها الإقليمي المتعدّد من أجل أمنها وضمان نهضة اقتصادية وتحقيق الرفاهية لشعبها. وأما الناحية الأيديولوجية فليست واردة عندها، وهي وإن اعتمدت على "خلفيتها الإسلامية" واستندت على الإرث "العثماني التاريخي"، فليس للدخول في

[٤٥] نقلا عن: إيران الفارسية تتلطى وراء إيران الشيعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

صدام حضاري أو مذهبي وإنما تستغلّ ذلك كوسيلة؛ فـ"العثمانية" أو "الرابطة التركية" (الثقافية أو المذهبية أو اللغوية) أو "الإسلام السني" أو "المرجعية الإخوانية" عند تركيا هي أرصدة تستعملها كأداة من أدوات التأثير الناعمة في محيطها الإقليمي (الشرق أوسطي، المتوسطي، البلقاني، الآسيوي، الإسلامي)، ولكنّها ليست الغاية.

ومثال ذلك، فإنّ تركيا تعتمد على أسس ثقافية/لغوية لربط علاقات في جمهوريات آسيا الوسطى مع مجموعة الشعوب التركستانية (في دولة أوزبكستان وكزاخستان وتركمانستان وقيرقيزيا) الذين يتحدثون لغات قريبة من اللغة التركية وينتمون إلى المذهب السني/الحنفي، والمصلحة ليست أيديولوجية إنما اقتصادية تتوافق مع مصلحة الأمريكان في ضرب النفوذ الروسي وما يتبعه من منافع اقتصادية نظرا لما تمتلكه من مصادر طاقة ضخمة.

وكذلك في إفريقيا، فقد أعلنت تركيا أنّ عام ٢٠٠٥م يمثّل "عام إفريقيا" واستطاعت الحصول على صفة الشريك الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي سنة ٢٠٠٨م، وهي تعتمد على نزعة "إسلامية" و"إنسانية" للنفوذ إلى القارة؛ سواء في المناطق التي تزخر بالطاقة والثروات كدول شمال إفريقيا ونيجريا وغانا أو في المناطق التي لها زيادة على الثروات الطبيعية مواقع استراتيجية مهمّة كالصومال وإريتريا وجيبوتي (القرن الإفريقي). والمصلحة بالنسبة لتركيا ليست أيديولوجية، إنما هي مصلحة استراتيجية اقتصادية محضة، كما أنّها تتوافق مع مصلحة أمريكا في مزاحمة النفوذ البريطاني والفرنسي خاصة.

وباختصار، يمكن أن نقول إنّ مصلحة تركيا الحيوية والمهمة هي المصلحة المتعلّقة بأمنها واقتصادها، وأمّا المصلحة "الأيديولوجية" فهي بالنسبة لها ثانوية ويمكن اعتبار القضية الفلسطينية ودور تركيا فيها ضمن هذا الإطار، وإن كانت في حقيقتها أداة من أدوات الترويج وكسب الجماهيرية.

وأمّا إيران، فهي دولة – كما أسلفنا — مذهبية/قومية، يمتزج فيها البعد المذهبي الطائفي الشيعي بالنزعة القومية الفارسية؛ فمصلحتها القومية مصلحة أيديولوجية بالأساس وإن نتجت عنها مصلحة مادية اقتصادية؛ ولهذا فإنّ الأيديولوجيا عند إيران المتمثّلة في "تصدير الثورة" أو "إبلاغ الثورة" وربط العالم الإسلامي بـ"أم القرى" (أي إيران) غاية ووسيلة.

وأبرز مثال على هذا: سير إيران مع أمريكا في إسقاط حكم صدام في العراق؛ إذ تمكنت من ربط العراق بـ"أم القرى" وإضعاف التأثير السني فيه، فحقّقت بذلك هدفا أيديولوجيا، كما استفادت اقتصاديا.

وكذلك في اليمن، فإنّ دعم إيران للحوثيين إعلاميا وعسكريا وماليا وديبلوماسيا يوفّر لها إمكانية اختراق الزيدية ونشر مذهبها، كما يمكنّها من تمديد نفوذها إلى منطقة البحر الأحمر وما ينجرّ عنه من منافع اقتصادية.

ومع ذلك، فالمصلحة الاقتصادية مهمة أيضا بالنسبة لإيران؛ لذلك تعاملت ببراغماتية فيما يتعلّق بدول آسيا الوسطى التي لا تتبنى مذهبها، فحاولت التركيز على التعاون الاقتصادي مع تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان، مع إبطان غايتها الأيديولوجية. كما تعاملت ببراغماتية فيما يتعلّق ببعض

دول إفريقيا، كالصومال مثلا التي تمتلك إضافة إلى موقعها الاستراتيجي المهمّ مخزونا ضخما من اليورانيوم والنفط والغاز، فحاولت ربط علاقة من باب المساعدة الإنسانية وتقديم الخدمات التعليمية والطبية عبر الهلال الأحمر الإيراني ولجنة الإمام الخميني للإغاثة.

وباختصار، يمكن أن نقول – بناء على الواقع الحالي – إنّ مصلحة إيران الحيوية أو الأساسية التي بنيت عليها أهداف سياستها الخارجية — كما بيّنها الدكتور جواد لاريجاني — تقوم على أمرين: تصدير الثورة وتأمين الاحتياجات الداخلية لأم القرى.[٤٦] وأمّا المصلحة الإسلامية ككلّ خارج الإطار المذهبي الطائفي فثانوية عندها، ويمكن اعتبار القضية الفلسطينية ودورها فيها من خلال "حزب الله" و"حماس" و"حركة الجهاد" ضمن هذا الإطار، وإن كانت في حقيقتها أداة من أدوات الترويج لنظامها وكسب الجماهيرية.

[٤٦] ينظر: السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩-٢٠١١، للدكتور أحمد نوري النعيمي، ص٢٤٥

تركيا وإيران: توافق أم تكامل أم تضارب

يذهب أغلب المهتمين بالسياسة والعلاقات الدولية إلى توصيف العلاقة التركية/الإيرانية بالعلاقة التنافسية.

والتنافس بمعناه اللغوي من "نافس فلانا في كذا: سابقه وباراه فيه من غير أن يلحق الضّرر به".

وأمّا في الاصطلاح السياسي، فالتنافس "هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف...".[٤٧] فالتنافس كمصطلح سياسي يشير إلى حالة اختلاف ذات أبعاد متنوعة (أيديولوجية/سياسية/اقتصادية) بين دولتين فأكثر لا تصل إلى مرحلة الصراع.

وهنا يجب التمييز بين مصطلح التنافس ومصطلح الصراع "الذي يستخدم عادة للإشارة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبلية أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر – تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة؛ لأنّ كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك... ويعرّف لويس كوسر (١٩١٣–؟) وهو باحث في علم الاجتماع الصراع بأنه "تنافس على القيم وعلى القوة

---

[٤٧] نقلا عن: الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، للدكتور إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، ص١٢٨

والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو إيذاء خصومهم"، والصراع تفاعل بين البشر ولا يشمل صراع الإنسان ضد بيئته الطبيعية، وهذا يعني أنّ الصراع يتضمّن درجة أعلى من مجرّد التنافس... ولكنّ التنافس يرقى ليصبح صراعا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين وتعمل على الحيلولة دون تحقيق الآخرين لغاياتهم أو تحييدهم – بإخراجهم من اللعبة – أو حتى بتدميرهم، والصراع قد يكون عنيفا أو غير عنيف (بالمعنى المادي للعنف)، وقد يكون مستمرا أو متقطعا، أو يمكن التحكم فيه أو خارج عن نطاق السيطرة، وقد يكون قابلا للحل أو غير قابل في ظل مجموعة من الظروف".[٤٨]

وبناء عليه، فإنّ التنافس هو محاولة الوصول إلى الهدف دون إعاقة للطرف الآخر أو إضرار به، وأمّا الصراع فهو صدام بين الطرفين مع قصد الإعاقة والإضرار.

والعلاقة التركية/الإيرانية – كما أسلفنا – علاقة تنافسية دافعها اختلاف المصالح بينهما، وهذا بديهي بحكم موقعهما الجيواستراتيجي، وبحكم رغبة الاثنين في السيادة الإقليمية وطموحهما للتأثير في الموقف الدولي، ومع ذلك فإنّ مصالح الدولتين ليست متعارضة أو متضاربة مطلقا بل من المصالح ما يتوافقان عليه، ومنها ما يتكامل دورهما في تحقيقه بحسب الدولة التي يسيران في فلكها؛ إذ يجب أن لا ننسى أنّ الدولتين تسيران في فلك واحد له مصلحته الخاصّة التي يريد تحقيقها.

---

[٤٨] نقلا عن: النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لجيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، ص١٤٠

وسنضرب هنا أمثلة على التوافق والتكامل والتضارب بين الدولتين:

١) التوافق:

يتفق الطرفان حول المسألة الكردية، فكلاهما يمانع قيام دولة كردية. ومن الأمثلة الدالة على هذا التوافق، رفضهما القاطع والقوي للاستفتاء الكردي الذي أجري في سبتمبر ٢٠١٧م (بتشجيع إنجليزي ماكر لمسعود برزاني) بهدف فصل إقليم كردستان عن العراق. وهذا الموقف ينسجم مع أمريكا التي تريد فيدرالية في العراق ولا تريد قيام دولة كردية منفصلة.

٢) التكامل

يختلف دور إيران في سوريا عن دور تركيا. فقد كانت إيران منذ بداية الثورة السورية سنة ٢٠١١م إلى جانب نظام بشّار الأسد، فعملت على المحافظة على النظام، ودعمته عسكريا عبر الحرس الثوري والميليشيات التابعة له. وأما تركيا، فقد كانت في البداية مع بشّار مكتفية بنصحه ومطالبته بإجراء إصلاحات ديمقراطية، ثمّ تغيّر موقف أردوغان فدعم المعارضة السورية وفتح بلاده لاستقبال آلاف اللاجئين، وأصبح يطالب برحيل بشّار الأسد واصفا إياه بالإرهابي الذي "نفذ إرهاب الدولة"، متبنيا مقولة: "الاستمرار في وجود الأسد مستحيل، كيف يمكننا أن نتطلع إلى المستقبل مع رئيس سوري قتل قرابة مليون من مواطنيه؟". وقد يبدو موقف الدولتين في ظاهره متناقضا، ولكنّه في حقيقته وباطنه متكامل يخدم هدف الفلك الذي يسيران فيه؛ إذ إنّ أمريكا تعلم أنّه من المستحيل استمرار بشّار الأسد في الحكم، فتعمل عبر إيران على المحافظة على النظام،

وتعمل عبر تركيا على استقطاب المعارضة، لتحلّ الأزمة بعد القضاء على النفس الإسلامي في الثورة بحكومة توافق تجمع بين أركان النظام والمعارضة، تحفظ مصالحها ومصالح الدول التي تسير في فلكها.

٣) التضارب

يبدو في الظاهر أنّ السياسة الإقليمية للدولتين التركية والإيرانية مبنية على مذهبية أو أيديولوجيا مختلفة، مما يوحي بصراع بين الطرفين ظهرت علاماته في خطابات مشحونة بنزعة طائفية. ومن ذلك: الخطاب الذي أدلى به وزير الخارجية التركي السابق أحمد داود أوغلو في كانون الثاني ٢٠١٢م حيث تحدث عن إحياء تكتّل سنى عربى- تركى ضدّ تكتل شيعى. وتصريح الرئيس التركى في فبراير ٢٠١٧م أثناء جولة خليجية حذّر فيه من العنصرية الفارسية التى تودّ تقسيم العراق وسوريا وفق أجندة طائفية. وردّ الطرف الإيرانى بتصريح لعلى أكبر ولايتى مستشار المرشد قال فيه: "إنّ تركيا تريد أن تصلى في الجامع الأموي في دمشق وإنها فشلت في ذلك، وعليها سحب قواتها من العراق وسوريا شاءت أم أبت".[٤٩]

والحقيقة أنّ هذه التصريحات تعبّر عن اختلاف في التموقع لا يرقى إلى درجة الصراع؛ إذ إنّ إيران لا تخفي فارسيتها أو شيعيتها كدولة قائمة على أساس أيديولوجي معيّن، وأما تركيا - كما أسلفنا — فليست دولة أيديولوجية، وإنّما توظّف البعد المذهبي/السني لتثبيت موقعها في المنطقة.

---

[٤٩] ينظر: العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١، لجاسم العزاوي، ص٥٤-٥٥

ولو نظرنا إلى واقع التعاون بينهما في المجال الاقتصادي مثلا لأدركنا حقيقة العلاقة بينهما. إذ "تسعى إيران وتركيا للوصول بحجم التبادل التجاري بينهما إلى ٥٠ مليار دولار سنويا بعد أن وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى ٢١ مليار دولار، وهذا المستوى الكبير من التبادل التجاري والشراكة الاقتصادية هي ثمرة لجهود متواصلة خلال السنوات الماضية من اللقاءات والمنتديات الاقتصادية والزيارات المتبادلة بين طهران وأنقرة، حيث أفضت إلى تفاهمات وتوقيع اتفاقات مشتركة في مجالات الطاقة والاستثمار والسياحة، والاتفاق على تزويد إيران لتركيا بالبترول مقابل أن تقوم تركيا بإعادة تأهيل سكة حديد خط إرماق — كرابوك؛ والذي تقدر تكلفته بثمانين مليون يورو، وتأسيس أكثر من ١٠٠ شركة تركية في إيران، إضافة إلى تبادل اليورانيوم واستيراد تركيا للنفط والغاز الإيراني مقابل إنجاز مشروع نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا من خلال مشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول بقدرة سنوية أولية تصل نحو ١٦ مليار متر مكعب يمكن أن تتضاعف خلال سنوات، كما تظهر البيانات الصادرة عن إدارة الجمارك الإيرانية أن تركيا كانت الشريك التجاري العاشر لإيران في العالم خلال العام ٢٠١٨م".[٥٠]

وبناء عليه، فالعلاقة التركية الإيرانية الحالية علاقة تنافسية لا ترقى إلى حدّ الصراع؛ وهي علاقة محدّدة الأدوار، يؤدّي فيها كلّ طرف دوره بما يخدم مصلحة الفلك الذي يدوران فيه مع هامش المناورة والكسب الخاص.

---

[٥٠] نقلا عن: كيف استطاعت إيران وتركيا تجاوز صراعات الماضي وخلافات الحاضر إلى تعاون استراتيجي؟!، لمحمد مصطفى العمراني، موقع رأي اليوم، بتاريخ ٢٠/٠٤/٢٠١٩م

إلّا أنّ هذا لا يعني كون هذه العلاقة التنافسية غير ممكنة التحوّل في المستقبل إلى علاقة صراع؛ إذ إنّ موقع الدولتين الجيواستراتيجي، مع ما لهما من قوة ناعمة وصلبة، ورغبتهما في امتلاك القيادة الإقليمية وتوسيع النفوذ، وتداخل الأدوار والمصالح في مناطق آسيا والقوقاز والشرق الأوسط، وقلق تركيا من المشروع النووي الإيراني ومن النزعة الأيديولوجية التي يقف وراءها نظام الملالي الذي يقابله قلق إيران من تمدّد النفوذ التركي الذي يعني ضرورة تقليص نفوذها، بالإضافة إلى تفضيل أمريكا للنموذج التركي، كلّ هذه العوامل والعناصر قد تكون مؤثّرة في العلاقة بين الدولتين مما يرجّح احتمال تطوّر العلاقة مستقبلا من التنافس إلى الصراع.

مستقبل العلاقات الأمريكية/التركية

بالرغم من التحدّيات الداخلية المختلفة التي شهدها حزب العدالة والتنمية كتحدي الدولة العميقة وحركة فتح الله غولن وتراجع شعبية الحزب الذي كشفته الانتخابات الأخيرة، وبالرغم مما قيل عن تنامي النزعة السلطوية لأردوغان التي باتت تهدّد وحدة الحزب مما قد يؤثّر في الاستقرار السياسي للبلد، فقد استطاعت تركيا بقيادة أردوغان المضي قدما نحو تحقيق مكانة إقليمية مرموقة كانت محلّ رضا الأمريكان، وتدلّ على استمرار مراهنة أمريكا على النموذج التركي كدولة تعتمد عليها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية رغم ما قد يظهر أحيانا من تباين في بعض المواقف.

"وقد أكّد كثيرون أنّ تركيا ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك من عدة اعتبارات أهمها:

- الموقع الاستراتيجي لتركيا، كممر ملاحي وبحري، والدور المهم لها كنافذة على محاور وبلدان ذات أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.

- النظر إلى تركيا باعتبارها نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة، لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، وهو ما قد يحسّن من صورة الولايات المتحدة في المنطقة.

– تركيا باعتبارها ممرا احتياطيا لإمدادات النفط والغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خط (باكو– تبليس – جيهان)، وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

من هنا، ترى واشنطن أنّ بإمكان تركيا، أن تلعب دورا مهما في أكثر من جبهة... وذلك ضمن رؤية أمريكية رأت في الدور التركي في الشرق الأوسط أنّ من شأنه أن يحقق لها مزايا عديدة...".[٥١]

نعم، إنّ أمريكا تراقب الوضع الداخلي التركي، وتدرك الإشكالات والأزمات الأخيرة السياسية والاقتصادية التي تعاني منها حكومة أردوغان، إلّا أنّ تركيا بالنسبة لأمريكا ليست متمثّلة في شخص أردوغان بل متمثّلة في النموذج الذي يقوم على أساس فكرة "ديمقراطية الإسلام المعتدل" أو فكرة "الإسلام الاسمي الفاقد لجوهره" كما تحبّذه أمريكا خدمة لمصلحتها، وهذا النموذج قد يبرز في أردوغان وحزب العدالة والتنمية، وقد يبرز في أحمد داود أوغلو وحزب المستقبل، ولكنّه بلا شكّ لا يبرز في حزب الشعب الجمهوري (CHP) الكمالي/الإنجليزي الذي أصبح ينافس حزب أردوغان وتمكّن من الفوز برئاسة بلدية اسطنبول في يونيو ٢٠١٩م. ولهذا فإنّ أمريكا ستقطع الطريق على الكماليين الجدد، وستستمرّ في دعم أردوغان مستعملة نفوذها في الجيش والإعلام والقضاء ورجال الأعمال، مع أخذ الحيطة والتجهّز بإعداد البديل المناسب – ربما يكون أحمد داود أوغلو أو علي باباجان – حفاظا على استمرارية النهج الذي ترضى عنه.

---

[٥١] نقلا عن: التغيير في النظام التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠، للدكتور جمال خالد مُحَمَّد الفاضي، ص٢١٨–٢١٩

مستقبل العلاقات الأمريكية/الإيرانية

إذا أردنا الحديث عن مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية، فعلينا البدء بسؤال يتعلّق بالشأن الداخلي الإيراني، وهو: ما هي المصلحة القومية الحيوية أو العليا أو الرئيسية التي حدّدها النظام؟

أجبنا من قبل على هذا السؤال ببيان أنّ المصلحة القومية الحيوية لإيران أيديولوجية واقتصادية، ولكنّنا قيّدنا ذلك بقولنا: "بناء على الواقع الحالي"، وهذا يفتح المجال لاحتمال تغيّر المصلحة مستقبلا؛ وهو أمر يتوقف على نتيجة الصراع الداخلي في أجهزة السلطة والحكم والسياسة في إيران، كما يتوقّف على موقف الدولة التي تدور إيران في فلكها أي أمريكا.

بالنسبة للواقع الداخلي لإيران، فقد بدأ الصراع منذ سقوط الشاه وانغماس إيران في حربها مع العراق؛ "فقد زاد اعتداء صدام وعزلة إيران من حدّة التحولات في السياسة الخارجية الإيرانية – في سلوكها وليس في خطابها – بعيدا عن الأيديولوجية ونحو النهج العملي والمنفعة الذاتية...".[٥٢] ثمّ برز الصراع بشكل آخر حين أثيرت مسألة خلافة الخميني؛ فكان الصدام بين تيّارين[٥٣]: "تيار الثورة" بزعامة آية الله العظمى حسين علي منتظري

---

[٥٢] نقلا عن: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص٥٥

[٥٣] ينظر: الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، لزهير مارديني، ص١٧٤

(ت ٢٠٠٩م) الذي كان يتبنى فكرة تصدير الثورة، و"تيار الدولة" بزعامة علي أكبر هاشمي رافسنجاني (ت ٢٠١٧م) الذي كان يعارض الفكرة، وانتهى الصراع بإقصاء منتظري.

وبعد انتهاء الحرب مع العراق التي أنهكت إيران، "أدرك النظام الإيراني أنّ سياسته فشلت؛ أدّى الجدال الدائر إلى انقسام إيران بين معسكرين: فمن ناحية، جادل الثوريون المتشدّدون بأنّ إيران ضعيفة وبحاجة إلى تسليح نفسها من جديد للدفاع عن الثورة. وجادل المعسكر الثاني، بقيادة هاشمي رفسنجاني الذي أصبح رئيسا للبلاد في العام ١٩٨٩ بأنه يتعيّن على إيران الخروج من عزلتها الدولية وأنه ينبغي إعطاء الأولوية لإعادة بناء اقتصادها على أن يعاد بناء الجيش بالتدريج".[٥٤] وقد قال رفسنجاني سنة ١٩٨٩ بمناسبة توليه منصبه: "أن الزمن القادم هو زمن التنمية والإصلاح الاقتصادي، وبناء الدولة العصرية، زمن العمل الدؤوب الذي لا يكتفي بالشعارات". وقابله علي خامنئي بموقف مخالف في بيان له بعد تولي منصب المرشد الأعلى "في ٨ حزيران/يونيو ١٩٨٩ والذي أكّد فيه استمراره على نهج وخطى السيد الخميني وتعاليمه وتعهد بتطبيقها بحذافيرها"،[٥٥] ليستمّر صراع بين المؤسستين لفترة من الزمن.

وفي الواقع الحالي، لازلنا نشهد هذا الصراع بين تيّارين أو مؤسستين؛ تيّار/مؤسسة مرشد الثورة علي خامنئي، وتيّار/مؤسسة الرئيس حسن

---

[٥٤] نقلا عن: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص٧٠

[٥٥] ينظر: العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، للدكتور مُحَمَّد طالب حميد، ص٤٦

روحاني. ويبرز هذا الصراع في أشكال مختلفة منها شكل مقترحات إعادة هندسة العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة لتحديد الصلاحيات وإعادة النظر في هيكلية نظام الحكم الإيراني. فـ"بعدما فشل روحاني في انتزاع صلاحيات تمكّنه من مواجهة الأزمة [الاقتصادية والسياسية التي تمرّ بها إيران حاليا]، اقترح على المرشد أن يدير الحرب الاقتصادية التي تتعرّض لها إيران بنفسه، وأضاف: (لقد قلت للمرشد علي خامنئي إنّ الوضع الذي تعيشه إيران شبيه بظروف الحرب، ولأن البلاد تحتاج إلى قائد يقود هذه الحرب فإنني أقترح أن تقودها أنت؛ كونك قائدا للنظام والثورة، وإنّ كلّ المسؤولين سيكونون تحت قيادتك....). هذه الدعوة تحمل في طيّاتها اعتراضا غير مباشر من جانب الرئيس روحاني على المرشد الذي يستأثر بصلاحيات تحدّ من حركة الرئيس... جدّد الرئيس روحاني في مايو ٢٠١٩ مطالبه للمرشد بمنحه قدرا من الصلاحيات... عقب مطالبة روحاني بزيادة صلاحياته وجّه ١٤ ناشطا بيانا طالبوا فيه باستقالة المرشد وتغيير الدستور...".[٥٦]

ومن المعلوم المتفق عليه بين المعتنين بالشأن السياسي الإيراني أنّ خامنئي يصنّف كمتشدّد، وروحاني يصنّف كمعتدل. ومعنى التشدّد والاعتدال لا يتعلّق بالتعامل مع أمريكا، فكلاهما يقول بذلك، وإن أسماه خامنئي بـ"المرونة البطولية"، وإنّما يتعلّق مفهوم التشدّد والاعتدال بمسألة التركيز على أيديولوجيا الدولة الشيعية/الفارسية أي إظهار تشيّعها والعمل على

[٥٦] نقلا عن: العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة وأثرها على النظام السياسي في إيران، للدكتور معتصم صديق عبد الله ومحمود حمدي أبو القاسم، ص٢٤-٢٦

نشر المذهب (وفق فكرة ولاية الفقيه) وتثبيته في مناطق النفوذ كهدف من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية، الأمر الذي يخلق لها مشاكل مع أمريكا نفسها التي سمحت لها بالعمل في مناطق نفوذها كالعراق، بل مع المنتمين إلى الطائفة الشيعة نفسها ممن يرفضون ولاية الفقيه كأتباع مدرسة السيستاني في العراق، وكذلك مع أغلب الدول التي في إقليمها؛ إذ إنّ الصورة الطائفية عن إيران الفارسية/الشيعية التي تأكّدت بسلوكها في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن استقرت في الأذهان وأصبحت علامة مميّزة لها ساهمت بشكل كبير في توتّر علاقاتها مع الدول "السنّية" خاصة، وعزلها إقليميا وإضعافها اقتصاديا، مما انعكس على داخلها فأفرز قلقا فجّر احتجاجات في آخر سنة ٢٠١٩م (استمرت بعد مقتل سليماني) رفعت فيها شعارات ضدّ مرشد الثورة علي خامنئي.

وللعلم، فقد كانت إيران بإذن من المرشد نفسه علي خامنئي على وشك التخلّي عن أهدافها الأيديولوجية في سياستها الخارجية حفاظا على نظام الملالي أو نظام ولاية الفقيه، ولكنّ العنجهية والنفعية الأمريكية مكّنتاها من الاستمرار في نهجها بل في زيادة عنفوانه وتحقيق أهدافها. فقد كانت خطّة إدارة بوش الابن (وأقطابها هم: بول وولفوفيتز ودونالد رامسفيلد وديك تشيني) قائمة على مشروع "القرن الأمريكي الجديد" الذي يهدف إلى تفرّد أمريكا بقيادة العالم ولو بالقوة العسكرية، مما يعني أنها ستعمل على "تغيير الأنظمة غير المرغوب فيها". وهكذا أسقطت نظام طالبان في أفغانستان (سنة ٢٠٠١م)، ثمّ نظام صدام في العراق (سنة ٢٠٠٣م) الذي تهاوى بسرعة عجيبة بثّت الرعب في ساسة إيران. "فبعد أن رأى

الإيرانيون أنّ بقاء النظام الإيراني نفسه بات على المحك، وضعوا كلّ شيء على الطاولة، حزب الله، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، والبرنامج النووي الإيراني. أعدّ الإيرانيون اقتراحا شاملا بيّن حدود صفقة ضخمة محتملة بين البلدين تعالج كافة نقاط النزاع بينهما. كتب صادق خرازي، نجل شقيق وزير الخارجية الإيراني وسفير إيران لدى فرنسا، المسودة الأولى للاقتراح، ثم رفعت المسودة إلى المرشد الأعلى للثورة الإيرانية للمصادقة عليها، والذي طلب بدوره من ظريف – السفير لدى الأمم المتحدة — مراجعتها قبل إرسالها إلى الأمريكيين، ووضع اللمسات الأخيرة عليها. لم يكن على علم بهذا الاقتراح ويشارك في إعداده سوى دائرة مغلقة من صنّاع القرار بطهران؛ وزير الخارجية كمال خرازي، والرئيس محمد خاتمي، والسفير لدى الأمم المتحدة ظريف، والسفير لدى فرنسا خرازي، والمرشد الأعلى للثورة علي خامنئي، بالإضافة إلى ذلك أجرى الإيرانيون مشاورات مع تيم غالديمان السفير السويسري لدى إيران، والذي كان سيسلم الاقتراح في النهاية إلى واشنطن. أذهل الاقتراح الأمريكيين، فهو لم يكن اقتراحا رسميا وحسب – على اعتبار أنه حصل على موافقة المرشد الأعلى — بل إنّ ما تضمنه من بنود كان مدهشا أيضا. يقول فينت ليفريت الذي خدم كمدير رفيع في شؤون الشرق الأوسط لدى مجلس الأمن القومي حينها: (اعترف الإيرانيون بان أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب قضيتان هامتان بالنسبة لهم، وأنهم على استعداد للتفاوض عليهما. لقد حظيت الرسالة بموافقة كافة المستويات العليا للسلطة)... في حوار حول الاحترام المتبادل، عرض

الإيرانيون وقف دعمهم لحماس والجهاد الإسلامي... والضغط على المجموعتين لكي توقفا هجماتهما على إسرائيل، وفيما يتعلّق بحزب الله وليد أفكار إيران وشريكها الأكثر جدارة بالاعتماد عليه في العالم العربي، عرض رجال الدين دعم عملية نزع سلاحه وتحويله إلى حزب سياسي صرف. وفي الموضوع النووي عرض الاقتراح فتح البرنامج النووي الإيراني بالكامل أمام عمليات تفتيش دولية غير مقيدة من أجل إزالة أية مخاوف من برامج التسلح الإيرانية... في الموضوع العراقي، ستعمل إيران بنشاط مع الولايات المتحدة على دعم الاستقرار السياسي وإقامة مؤسسة ديمقراطية، والأهم من ذلك تشكيل حكومة غير دينية. ربما كان البند الأكثر إثارة للدهشة، ذلك المتعلق بعرض إيران القبول بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية؛ أي خطة السلام التي أعلنها ولي العهد السعودي في مارس/آذار ٢٠٠٢ والتي عرض العرب بموجبها إبرام سلام جماعي مع إسرائيل، مقابل موافقة إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي المحتلة والقبول بدولة فلسطينية بالكامل، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. من خلال هذه الخطوة، ستعترف إيران رسميا بالحل القائم على دولتين...".[٥٧]

هذه هي دولة إيران على حقيقتها، فهي مستعدّة لبيع كلّ شيء من أجل المحافظة على "نظام الملالي". والسؤال الآن كيف كان ردّ أمريكا على عرض إيران؟

---

[٥٧] نقلا عن: حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، ص١٢٣-١٢٤

أدركت إدارة بوش الابن أنّ إيران قدّمت عرضا "يتعارض بوضوح مع أيديولوجيتها الرسمية بسبب شعورها بالضعف واليأس، عارض هؤلاء المسؤولون التوصل إلى اتفاق مع إيران بغض النظر عما يعرضه رجال الدين؛ لأنّ في استطاعة أمريكا، كما قالوا، الحصول على ما تريده مجانا بالتخلص من النظام بطهران بكل بساطة".[٥٨] أذلّت أمريكا بكل عنجهية إيران، وردّت عرضها رغم ما حواه من تنازلات كبيرة. ويبدو أنّ إدارة بوش الابن في تلك الحقبة، كانت تريد الإبقاء على إيران كما هي عليه من نزعة فارسية/شيعية للقيام بالأعمال القذرة في العراق، أي أنّ أمريكا لم تكن تريد من إيران أن تتنازل عن أيديولوجيتها؛ لأنها تريد استغلالها في العراق ببثّ الفتنة والقمع وكبت السنّة وضرب القسم الشيعي التابع للإنجليز. وهكذا بقيت إيران على ما هي عليه، واستغلت الفرصة برضا أمريكا لتوسيع نفوذها في المنطقة.

أمّا أمريكا اليوم، تحت إدارة ترامب، فيبدو أنّها قد غيّرت موقفها من النظام الإيراني؛ إذ إنّ إقدامها على عملية تصفية قاسم سليماني في العراق (بتاريخ ٢٠٢٠/٠١/٠٣م)، وهو قائد "فيلق القدس" التابع للحرس الثوري وذراع إيران الخارجية، كان رسالة أمريكية واضحة الغاية منها التأكيد على جدّيتها في تحجيم الدور الإيراني في مناطق نفوذها التي سمح لها بالوجود فيها، وهي أفغانستان واليمن والعراق وسوريا ولبنان. وهذا التحجيم، تتطلّبه سياسة المرحلة الحالية التي تخطط لها إدارة ترامب في الشرق الأوسط (ومنها صفقة القرن) والتي تحتّم تخلي إيران عن النزعة

[٥٨] السابق، ص١٢٥

الأيديولوجية المتعصّبة في سياستها الخارجية؛ فأمريكا وإن عبّرت أكثر من مرّة أنّها لا تريد تغيير نظام الملالي الذي يمرّ الآن بفترة قلقة، فهي تريد منه أن يغيّر سلوكه وخطابه كما عبّرت عنه كذلك أكثر من مرة، مما يدلّ على أنّها تدفع بالحراك الداخلي في إيران نحو "تعديل" النظام أي تريد أن تكون السلطة بيد التيّار المعتدل "الليبرالي" الذي لا يؤمن بتصدير الثورة أو الذي يؤمن بـ"إسلام شيعي معتدل" كإيمان تركيا بـ"إسلام سني معتدل". فإيران على مقاس النموذج التركي أفضل لأمريكا من إيران الحالية التي رغم ما قدّمته من خدمات، فإنّ الواقع يثبت أنّ ضررها سيكون أكبر من نفعها.

خاتمة

لكلّ من تركيا وإيران مقوّمات الدولة القوّية على انفرادهما، فما بالك لو توحدتا وشكلتا نواة لدولة واحدة تضمّ دول العالم الإسلامي أجمعها؛ فساعتها، سيشهد العالم كلّه ميلاد دولة إسلامية عظمى تكون صاحبة الكلمة العليا في الموقف الدولي، ولكن واقع الحال على غير ما تشتهيه أنفسنا وتتمناه، فتركيا وإيران تسيران في فلك أمريكا، ولكلّ منهما دوافعه ومبرّراته وتخوّفاته؛ لهذا رضيتا بالدون وخدمة مصالح الغرب.

ورغم مرارة الواقع، فإنّ الأمل بالانعتاق من ربقة التبعية والعمالة والدوران في فلك الكفر لا ينقطع؛ إيمانا بقوله تعالى: ﴿**إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ** (١٤٠)﴾ (آل عمران) وتصديقا بقوله صلى الله عليه وسلم: «**تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًّا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّةً، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ نُبُوَّةٍ**» (رواه أحمد عن حذيفة).

فالأمّة الإسلامية تزخر برجال الدولة الأتقياء الأبطال، والأيّام دول ودوام الحال من المحال، وقريبا تعود الخلافة بإذن الله تعالى، لتكون الدولة العظمى التي يدور العالم كلّه في فلكها.

أهمّ المصادر والمراجع

١. الدولة وتجلياتها: الأشكال التي ظهرت بها والأبعاد التي ذهبت إليها، للدكتور شاهر إسماعيل الشاهر، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا، سنة ٢٠١٧م.

٢. عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية إنموذجا، للدكتور أحمد نوري النعيمي، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية– لندن ٢٠١٣م.

٣. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، المكتبة الأكاديمية – مصر، ١٩٩١م.

٤. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، لمارتن غريفيتش وتيري أوكالاهان، مركز الخليج للأبحاث – الإمارات، ٢٠٠٨م.

٥. استراتيجية تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقتها بإسرائيل ٢٠٠٠– ٢٠١١، لرائد مصباح أبو داير، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ط١ سنة ٢٠١٣م.

٦. حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة في الفكرة والتجربة، لمحمد الهمامي وعماد قدورة ويحي صهيب وعاتق جار الله ومُحَمَّد أون المش، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث– بيروت، ط١ سنة ٢٠١٦م.

٧. العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، للدكتور مُحَمَّد طالب حميد، العربي للنشر والتوزيع – القاهرة، ط١ سنة ٢٠١٦م.

٨. تركيا في عهد رجب طيّب أردوغان، لسمير ذياب سبيتان، الجنادرية للنشر والتوزيع– عمان/الأردن، ط١ سنة ٢٠١٢م.

٩. التغيير في النظام التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ٢٠٠٢–٢٠١٠، للدكتور جمال خالد مُحَّد الفاضي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسة، جامعة قناة السويس– مصر، موقع: (www.academia.edu)
١٠. حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة، لتريتا بارزي، الدار العربية للعلوم ناشرون – لبنان، ط١ سنة ٢٠٠٨م.
١١. العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين، لعليان محمود عليان، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا، ط١ سنة ٢٠١٧م.
١٢. الثورة الإيرانية بين الواقع والأسطورة، لزهير مارديني، دار اقرأ– بيروت، ط١ سنة ١٩٨٦م.
١٣. لعبة الشيطان: دور الولايات المتحدة في نشأة التطرف الإسلامي، لروبرت دريفوس، ترجمة أشرف شفيق، مركز دراسات الإسلام والغرب – مصر، ط١ سنة ٢٠١٠م.
١٤. السياسة الخارجية الإيرانية ١٩٧٩–٢٠١١، للدكتور أحمد نوري النعيمي، دار الجنان للنشر والتوزيع – عمان، ط١ سنة ٢٠١٢م.
١٥. إيران بين طغيان الشاه ودموية الخميني، لذيبان الشمّري، مؤسسة المدينة للصحافة – المملكة العربية السعودية، ط١ سنة ١٩٨٣م.
١٦. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، لجيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، ترجمة الدكتور وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع – الكويت، ط١ سنة ١٩٨٥م.
١٧. العلاقات التركية الإيرانية بعد عام ٢٠١١، لجاسم مُحَّد حاتم العزاوي، المركز الديمقراطي العربي – ألمانيا، ط١ سنة ٢٠١٩م.

١٨. العلاقة بين مؤسستي المرشد والرئاسة وأثرها على النظام السياسي في إيران، للدكتور معتصم صديق عبد الله ومحمود حمدي أبو القاسم، رصانة – المعهد الدولي للدراسات الإيرانية – الرياض، ١٤٤١هـ.
١٩. التحول العاصف: سياسة إيران الخارجية بين عهدين، تأليف عبد القادر ياسين وآخرون، مكتبة مدبولي – مصر، ط١ سنة ٢٠٠٦م.
٢٠. العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، للدكتور إسماعيل صبري مقلد، المكتبة الأكاديمية – مصر، ط١ سنة ٢٠١١م.



www.azeytouna.org

البريد الالكتروني

majalazeytouna@yahoo.com

دولة الفلك أو الدولة التي في الفلك، تشبيها لها بالجرم السابح في مدار معيّن، هي الدولة التي ترتبط في سياستها الخارجية بدولة أخرى (عظمى أو كبرى) قوية ومؤثرة في الموقف الدولي ارتباط مصلحة لا تبعية... فهذه الدولة تعتبر ضعيفة مقارنة بالدول القوّية، وتعتبر قوّية مقارنة بالدول الضعيفة الواقعة في إقليمها أو في جوارها (مع الأخذ بعين الاعتبار نسبية مفهوم الضعف والقوّة)؛ وهي دولة لها شخصيتها، ولها مشروعها، ولها مقّومات النمو، وليست راضية عن موقعها، وتطمح إلى امتلاك المزيد من أسباب القوّة، وتريد أن تكون فاعلة ومؤثّرة إقليميا أو دوليا لغرض ما، ولهذا فهي تسير في فلك دولة قوّية مؤثرة في الموقف الدولي لتحقيق مصلحتها.



www.azeytouna.org